A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/933
12 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٣٧ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/50/749/Add.1) الذي يتضمن الميزانية المقترحة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لفترة الاثني عشر شهرا من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات إضافية.

٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان (البعثة) في قراره ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر. وقد مُددت ولاية البعثة منذ ذلك الحين بموجب قرارات لاحقة لمجلس الأمن كان آخرها القرار ١٠٣٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، أي حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٣ - وكما ورد في الفقرتين ١٤ و١٥ من تقرير الأمين العام، يصل مجموع الموارد التي أتيحت للبعثة منذ بدايتها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، إلى مبلغ إجمالي قدره ٩٣٧ ٣٦٥ ١٣ دولارا. ويبلغ إجمالي مجموع النفقات المقدرة ٣٣٧ ٩٨٧ ١٢ دولارا؛ ووفقا لأحكام مقرر الجمعية العامة ٥٠/٤٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، سيقيد لحساب الدول الأعضاء الرصيد غير المرتبط به للفترة المنتهية في ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٥ الذي يبلغ إجماليه ٦٠٠ ٣٧٨ دولار. وفضلا عن ذلك، فإن مجموع المبالغ التي قسمت على الدول الأعضاء من المبالغ المخصصة للبعثة منذ بدايتها حتى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ قد بلغ ٤٠٦ ٦١٠ ١٢ دولارات حتى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦؛ ويبلغ مجموع الأنصبة المقررة المتسلمة ٤٢١ ٢٥٦ ٨ دولارا، ومن ثم، فإن هناك عجزا قدره ٩٨٥ ٣٥٣ ٤ دولارا. وتؤكد اللجنة الاستشارية، في هذا الصدد، ضرورة أن تدفع الدول لأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها.

٤ - وتشمل التبرعات المتسلمة ٤٦٣ ٧١٧ دولارا نقدا من حكومة ألمانيا و٧٥٣ ٧٠ دولارا في صورة لوازم طبية من حكومة سويسرا. وقد كفل الصندوق الاستئماني المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٩٦٨ (١٩٩٤) دعما

لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والقيام، على وجه الخصوص، بتنفيذ أنشطة اللجنة المشتركة توفير تبرعات يبلغ مجموعها حاليا ٢٢٤ ٨٢ دولارا وتتألف من مبلغ نقدي قدره ٢٢٤ ٥٤ دولارا من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية و٠٠٠ ٢٨ دولار من الولايات المتحدة الأمريكية في صورة خطاب اعتماد. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار عن تبرع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بأن رصيدا كان يتبقى قدره ٢٠٠ ٣٠ دولار منه في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦.

٥ - وقد اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٠/٤٩ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٠٤٤ ١٠ دولار (صافيه ٠٠٠ ٥٤٧ ٩ دولار) لاستمرار تشغيل البعثة للفترة من ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. ويبلغ إجمالي تقديرات التكاليف التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/50/749/Add.1) فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، ٥٠٠ ٣٠٢ ٧ دولار (صافيها ٢٠٠ ٧٩٥ ٦ دولار). وتعكس هذه التقديرات نقصانا إجماليه ٣٠٠ ٣٠٦ ١ دولار عن تقديرات فترة الاثني عشر شهرا السابقة، وسبب هذا النقصان هو انخفاض تكاليف العمليات الجوية وتكاليف الأفراد العسكريين، فضلا عن عدم إدراج اعتماد لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام في ميزانية هذه الفترة.

٦ - بيد أن اللجنة الاستشارية قد أبلغت بأن المبلغ الذي كان سيدرج في تقديرات الميزانية لتمويل حساب الدعم، استنادا إلى حسابه بواقع ٨,٥ في المائة من المبلغ المخصص لبند الموظفين المدنيين في البعثة، كان سيبلغ ٦٠٠ ٢٩٠ دولار.

٧ - وتدخل نسبة مئوية قدرها ٤٩ في المائة من مجموع التكاليف المقدرة الواردة في تقرير الأمين العام ضمن التكاليف والنسب الموحدة، أما نسبة الـ ٥١ في المائة الباقية فتغطي احتياجات خاصة بالبعثة؛ وتبلغ التكاليف غير المتكررة ٣٠٠ ٧٥ دولار، أما التكاليف المتكررة فيبلغ إجماليها ٢٠٠ ٢٢٧ ٧ دولار.

٨ - وقد أدرج في البند ١ من الميزانية، تكاليف الأفراد العسكريين، اعتماد قدره ٢٠٠ ٥٥٥ ١ دولار لتغطية تكاليف عنصر كامل من المراقبين العسكريين يتكون من ٤٤ مراقبا، حسبما وافق عليه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/PRST/1995/54) فيما يتعلق بزيادة قوام البعثة. بيد أن هناك وفورات تحققت في بند تكاليف السفر، حيث أصبح التناوب مرة واحدة بعد أن كان مرتين؛ وكذلك في بند حصص الإعاشة التي أصبحت، كما أُوضح في الفقرة ١ من المرفق ثانيا - دال لتقرير الأمين العام، تغطى ٣٠ يوما بدلا من ٦٠ يوما، نظرا لأن المخزون الموجود يكفي لتلبية احتياجات عام ١٩٩٦.

٩ - وقد رصد اعتماد قدره ٥٠٠ ٤١٨ ٣ دولار فيما يتصل بتكاليف الأفراد المدنيين لتغطية تكاليف ٢٤ من الموظفين الدوليين و ٣٥ من موظفي الرتبة المحلية. وقد روعيت في تقدير هذا الاعتماد الوظائف الـ ١٥ الإضافية المتصلة بتعزيز البعثة والتي طلبت موافقة اللجنة الاستشارية عليها في شباط/فبراير ١٩٩٦. وقد نظرت اللجنة الاستشارية في الاقتراح الداعي إلى إنشاء هذه الوظائف الإضافية وعددها ١٥ وظيفة ووافقت عليه في رسالتها AC/1282 المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ والواردة في مرفق هذا التقرير. وقد

أبلغت اللجنة، عند الاستفسار عن ذلك، بأنه في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ كانت هناك ٤ وظائف شاغرة من وظائف الفئة الفنية و ٤ وظائف شاغرة من وظائف فئة الموظفين المحليين ووظيفة واحدة شاغرة من فئة الخدمة الميدانية. على أن اللجنة قد أبلغت بأن الأمانة العامة تتوقع أن تُشغل هذه الوظائف بحلول تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٠ - ويشير البند ٥، عمليات النقل، إلى وجود احتياجات قدرها ٧٠٠ ٣٢٩ دولار. وتعود زيادة هذا الاعتماد عن مثيله في الفترة السابقة إلى زيادة عدد المركبات من ٢٥ مركبة إلى ٣٨ مركبة. كما تعزى الزيادة في تكاليف قطع الغيار والتصليح والصيانة، وفق ما وردت الإشارة إليه في الفقرة ٤ من المرفق ثانيا ـ دال للتقرير، إلى كثرة تعطل المركبات بسبب الأراضي الجبلية ووعورة الطرق وتباعد مراكز الخدمة الخارجية عن بعضها وعدم توافر قطع الغيار والمهارات الميكانيكية. ولذا فقد جرى في تقدير هذا الاعتماد تطبيق المعدل الموحد وقدره ٥٠٠ دولار شهريا لكل مركبة مستخدمة على المركبات التي يزيد عمرها على عام واحد. كما لاحظت اللجنة الاستشارية أيضا أن التغطية الأولية للتأمين على المركبات أو ما يسمى بـ "تغطية الدولار الأول" متاحة حاليا في طاجيكستان. ويُقدم هذا النوع من تأمين المسؤولية قبل الغير لبعثات الأمم المتحدة أو مكاتبها الميدانية الموجودة في أماكن لا يتوافر فيها أي نوع آخر من التأمين المحلي. وقد ترتب على استخدام هذا النوع من التأمين تخفيض القسط السنوي لتأمين المسؤولية قبل الغير من ٤٠٠ دولار لكل مركبة في عام ١٩٩٤ إلى قسط قدره ١٥٠ دولارا في الميزانية المقترحة.

١١ - واستفسرت اللجنة الاستشارية عن رصد اعتماد قدره ٠٠٠ ٧٣٥ دولار للعمليات الجوية. وعلمت أنه قد أدرج مبلغ قدره ٠٠٠ ٦٧٥ دولار فيما يتصل بعمليات الطائرات الهليكوبتر لتغطية تكاليف استخدام طائرة هليكوبتر واحدة بتكلفة شهرية قدرها ٢٥٠ ٥٦ دولارا (بواقع ١٢ ساعة شهريا)، وهو مبلغ أقل من المبلغ المخصص لنفس البند في الفترة السابقة ويعزى إلى انخفاض الاحتياجات التشغيلية. ويغطي مبلغ قدره ٠٠٠ ٦٠ دولار تكاليف خدمات الطائرات الثابتة الأجنحة، بتكلفة شهرية قدرها ٠٠٠ ٥ دولار لاستئجار رحلات إمداد شهرية بين إسلام أباد ودوشانبه.

١٢ - ولاحظت اللجنة الاستشارية أنه لم يدرج في البند ٩ المعدات الأخرى، أية بيانات عن المخزونات الحالية من هذه المعدات. بيد أنه جرى تقديم هذه المعلومات بعد الاجتماعات وجرى التأكيد للجنة أنه سيتم مستقبلا بيان هذا البند على النحو الواجب.

١٣ - وقد حدد الأمين العام في الفقرة ٢٨ من تقريره الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة في دورتها الخمسين فيما يتعلق بتمويل البعثة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراح الأمين العام بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٣٠٢ ٧ دولار (صافيه ٢٠٠ ٧٩٥ ٦ دولار) لفترة الاثنى عشر شهرا التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ على أن تجري قسمته بمعدل شهري إجماليه ٥٤٢ ٦٠٨ دولارا (صافيه ٢٦٧ ٥٦٦ دولارا)، رهنا بموافقة مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة. وينبغي قيد الرصد غير المرتبط به والبالغ إجماليه ٦٠٠ ٣٧٨ دولار للفترة المنتهية في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ لحساب الدول الأعضاء وفقا لأحكام مقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

المرفق

AC/1282

اللجنة الاستشارية لشؤون
الإدارة والميزانية

١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦

عزيزي السيد الأمين العام،

نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في رسالة المراقب المالي المؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ التي يطلب فيها موافقة اللجنة على إنشاء ١٥ وظيفة إضافية، فيما يتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وتشمل هذه الوظائف وظيفة برتبة مد - ١ لكبير المراقبين العسكريين و ٣ وظائف يشغلها موظفو شؤون مدنية (وظيفة برتبة ف - ٥ ووظيفتان برتبة ف - ٤) ووظيفة برتبة ف - ٣ يشغلها موظف للأمن الميداني ووظيفة يشغلها موظف للخدمة الميدانية و ٩ وظائف يشغلها موظفون محليون (٧ مترجمين شفويين/مترجمين تحريريين ومساعديْن ماليييْن) للبعثة.

وتذكر اللجنة الاستشارية أنكم قد أشرتم في تقريركم المقدم إلى مجلس الأمن عن الحالة في طاجيكستان (S/1995/799) إلى أنكم تعتزمون، بسبب إنشاء الوظائف في فانج وتالوكان، طلب الإذن بإجراء زيادة بسيطة في ميزانية البعثة لتغطية تكاليف إضافة خمسة مراقبين عسكريين وثلاثة من موظفي الشؤون المدنية إليها. وقد وافق رئيس مجلس الأمن على مقترحاتكم في بيانه المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/PRST/1995/54).

وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن التطورات التي استجدت في منطقة البعثة قد اقتضت زيادة عدد الموظفين الفنيين. وتذكر اللجنة الاستشارية أنها قد لاحظت لدى نظرها في الوثيقة A/50/749 أن نسبة الشواغر في البعثة منذ بدايتها حتى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ كانت ١٧ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ٤ في المائة بالنسبة للموظفين المحليين. بيد أن اللجنة قد أُبلغت بأنه لا توجد أي شواغر في الملاك الحالي للموظفين. ولاحظت اللجنة، في هذا الصدد، أن كبير المراقبين العسكريين في البعثة سيكون مسؤولا عن القيادة العامة للمراقبين العسكريين المكلفين بالعمل في البعثة وسيعمل نائبا لرئيس البعثة.

الأمين العام
للأمم المتحدة
New York, N.Y. 10017

وفيما يتعلق بالوظائف الثلاث لموظفي الشؤون المدنية، لاحظت اللجنة الاستشارية أنه، بينما سيكون من بين مهام موظف الشؤون المدنية المعين برتبة ف - ٥ إسداء المشورة السياسية إلى رئيس البعثة وإدارة وتنسيق عمل فرع الشؤون المدنية ومعاونة رئيس البعثة في إعداد التقارير الدورية المقدمة إلى المقر، فإن مهام موظفيْ الشؤون المدنية المعينين برتبة ف - ٤ ستشمل رصد التطورات المتعلقة باتفاق وقف إطلاق النار وبحثها وتقديم تقارير عنها. وأُبلغت اللجنة أيضا بأن موظفي الشؤون المدنية سيتاح تكليفهم بالعمل في مراكز الخدمة الخارجية.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى وظيفة يشغلها موظف للأمن الميداني، لاحظت اللجنة الاستشارية أن مراقبين عسكريين يؤدون حاليا مهام موظف الأمن الميداني؛ بيد أن هؤلاء المراقبين يعملون مع البعثة على أساس تناوبي وليس لديهم دراية بإجراءات الأمن التشغيلية الموحدة للأمم المتحدة.

وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هناك حاجة إلى وظيفة يشغلها موظف خدمة ميدانية نظرا للمشاكل الكبيرة التي تصادفها البعثة في صيانة مركباتها والتي يعزى معظمها إلى التضاريس الوعرة للبلد وانتشار أسطول المركبات على نطاق واسع في مقر البعثة وفي سبعة مراكز خدمة خارجية.

وفيما يتعلق بمساعديْن ماليين، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه توجد حاليا وظيفة مساعد مالي واحدة يقوم شاغلها بمهام الصراف ومهام موظف الاعتماد والتصديق؛ ويتنافى ذلك مع النظام المالي والممارسة المعمول بها المتعلقة بالفصل بين المهام.

وبخصوص الوظائف المحلية الإضافية السبع الخاصة بالمترجمين الشفويين/المترجمين التحريريين، لاحظت اللجنة الاستشارية أن المترجمين الشفويين/المترجمين التحريريين الموجودين في الخدمة كانوا مطلوبين للعمل باستمرار مع المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين الدوليين للبعثة على السواء.

ولاحظت اللجنة الاستشارية أيضا أن من الممكن أن يستوعب الاعتماد المتاح حاليا التكاليف الإضافية المتصلة بزيادة عدد الموظفين والمقدر إجماليها بمبلغ ١٢٥ ٤٤٥ دولارا (صافيها ٨٢٥ ٣٨٨ دولارا) للفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد أُبلغت اللجنة بأن ذلك سيتسنى بصورة رئيسية عن طريق تخفيض معدلات بدل الإقامة المخصص للبعثة.

وفي ظل هذه الظروف، توافق اللجنة الاستشارية على اقتراحكم الداعي إلى إنشاء ١٥ وظيفة إضافية.

المخلص،
(توقيع) س. س. م. مسيلي
الرئيس